

Distr.: General  
30 May 2016  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية  
المعني بمنع الفساد  
الدورة السابعة

فيينا، ٢٢-٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان  
مرآكش بشأن منع الفساد"، وقراره ٧/٦، المعنون  
"التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات  
والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة  
لمكافحة الفساد": توصيات أخرى

حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان مرآكش  
بشأن منع الفساد"

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

١- رحّب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته السادسة، المعقودة في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بالتقدّم الذي أحرزته الدول الأطراف والأمانة في تنفيذ القرار ٤/٥ المعنون "متابعة إعلان مرآكش بشأن منع الفساد" والقرارين السالفين اللذين يتناولان الموضوع ذاته، وهما القرار ٣/٤ المعنون "إعلان مرآكش بشأن منع الفساد" والقرار ٢/٣ المعنون "التدابير الوقائية".

\* CAC/COSP/WG.4/2016/1.



٢ - وحفاظاً على روح مواصلة الجهود العالمية الرامية إلى منع الفساد، اعتمد المؤتمر القرار ٦/٦، الذي يحمل أيضاً العنوان "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد". وطلب المؤتمر إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن تنفيذ القرار ٦/٦ إلى المؤتمر في دورته السابعة، وإلى اجتماعات هيئاته الفرعية المعنية، المعقودة ما بين الدورات (الفقرة ١٨).

٣ - وتقدم هذه الورقة، التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) ضمن إطار وظيفته كأمانة للمؤتمر، المعلومات المطلوبة عن تنفيذ القرار ٦/٦، وتمثل أساساً لمناقشات الفريق العامل بشأن الخطوات القادمة في منع الفساد على نحو فعال. ويشمل التقرير جميع المبادرات ذات الصلة بتنفيذ القرار ٦/٦ التي اتخذتها الدول الأطراف، بدعم من الأمانة، على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني في الفترة المشمولة بالتقرير (آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦).

## ثانياً - آخر المستجدات عن حالة تنفيذ القرار ٦/٦

### ألف - الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

#### الإبلاغ عن تنفيذ القرار ٦/٦ من جانب الدول الأطراف

٤ - أهاب المؤتمر في قراره ٦/٦ بالدول الأطراف أن تواصل وتعزز التنفيذ الفعلي للتدابير الوقائية المبينة في الفصل الثاني من الاتفاقية وفي القرارات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف (الفقرة ٢). ومن ثم فإن الدول الأطراف مدعوة، استكمالاً لهذه الورقة، إلى إطلاع الأمانة على أي معلومات إضافية عن أنشطتها المتعلقة بتنفيذ القرار ٦/٦، وخصوصاً أثناء الاجتماع السابع للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد.

#### الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية

٥ - لاحظ المؤتمر مع التقدير ما حققه الفريق العامل من إنجازات في مجال تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن مبادراتها وممارساتها الجيدة فيما يتعلق بالمواضيع التي نظر فيها الفريق العامل أثناء اجتماعاته الماضية، وفقاً لخطة العمل المتعددة السنوات للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥. وشجّع المؤتمر الدول الأطراف على مواصلة إطلاع الأمانة على معلومات جديدة ومحدثة وممارسات جيدة بشأن تنفيذها للفصل الثاني من الاتفاقية، لتقوم الأمانة بجمعها وتنظيمها وتعميمها في سياق أداء مهامها كمرصد دولي. وطلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تواصل تبادل المعلومات، كما طلب إلى الأمانة أن تواصل عملها الرصدي،

رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، بأن تقوم مثلاً بتحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل بإدراج المعلومات ذات الصلة (الفقرتان ١٣ و ١٤).

٦- وبناءً على ذلك، واصل المكتب جمع المعلومات وأتاح من خلال الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل، جميع المعلومات المقدمة من الدول الأطراف قبل كل اجتماع للفريق العامل، وكذلك العروض الإيضاحية المقدمة أثناء الاجتماعات والتقارير ذات الصلة، إلى جانب وصلات بموارد مرجعية أخرى.<sup>(١)</sup>

## باء- القطاع العام

### هيئة أو هيئات مكافحة الفساد

٧- أوصى المؤتمر الدول الأطراف بأن تكفل تمثُّع هيئات مكافحة الفساد بما يلزم من الاستقلالية، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية، وأن تكفل تزويدها بالموارد المادية والموظفين المتخصصين لتمكينها من أداء وظائفها بفعالية وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٦ من الاتفاقية (الفقرة ٣).

٨- ودعماً لهذه التوصية، واصل المكتب، على الصعيد العالمي، تعاونه الوثيق مع الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد ودعمه لها، بوسائل منها المشاركة في مؤتمرها واجتماعها العام السنوي التاسع، الذي عقد في تيانجين، الصين، من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، لمناقشة مستقبل أجهزة مكافحة الفساد، وكذلك الدروس المستفادة من الماضي. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، "إعلان تيانجين"، دُعيت الدول الأطراف، ضمن جملة أمور، إلى الاسترشاد بالاتفاقية عند إنشاء هيئات مكافحة الفساد أو إصلاح الولاية المنوطة بها.

٩- وعلى الصعيد الإقليمي، قدّم المكتب، في أفريقيا، دعماً للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك) في إنشاء لجنة مكافحة الفساد التابعة للجماعة. وعُقد في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ اجتماعان في بوتسوانا حضرهما ١٥ عضواً من أعضاء السادك لمناقشة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكول السادك الخاص بمكافحة الفساد. وعمل المكتب أيضاً مع المركز الأفريقي لمكافحة الفساد، التابع للكونولث، على تصميم وإنشاء مكتبة لإجراءات التشغيل الاعتيادية التي تتبعها سلطات مكافحة الفساد في البلدان الأفريقية الأعضاء في الكونولث. كما قدّم المكتب دعماً للاجتماع التأسيسي لشبكة المؤسسات

(١) [www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html](http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html)

الوطنية لمكافحة الفساد في وسط أفريقيا، الذي عُقد في ليرفيل، غابون، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٠- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية، شارك المكتب في الاجتماع التخصصي الثالث للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى في جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية بشأن منع الفساد ومكافحته الذي عُقد في بنما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأسهم في عملية صياغة إعلان بنما، الذي التزمت فيه الدول بتدعيم الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين وتعزيز التعاون الإقليمي. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، شارك المكتب في الاجتماع الثاني لرابطة لجان النزاهة وهيئات مكافحة الفساد في بلدان الكاريبي التابعة للكومنولث، الذي عُقد في ترينيداد وتوباغو لمناقشة تحديات متعلقة بتعزيز النزاهة وإمكانية صوغ حلول خاصة للجزر الصغيرة الواقعة في البحر الكاريبي.

١١- وفي جنوب شرق آسيا، شارك المكتب في الاجتماع السنوي لأجهزة مكافحة الفساد الأعضاء في منظمة جنوب شرق آسيا للأطراف في مكافحة الفساد، وقدم عرضين إيضاحيين موضوعيين بشأن الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، تحضيراً للدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٢- وعلى الصعيد الوطني، قدم المكتب مشورة فنية متخصصة بشأن الإطار المفاهيمي لهيئات مكافحة الفساد ودورها وصلاحتها، وفي صياغة قوانين لإنشاء هيئات متخصصة لمكافحة الفساد في إثيوبيا وأفغانستان وبوركينا فاسو وتيمور-ليشتي وجزر سليمان. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على سبيل المثال، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي في بوركينا فاسو قانوناً لتعزيز هيئته المعنية بمكافحة الفساد، المسماة "الهيئة العليا لمراقبة أجهزة الدولة ومكافحة الفساد"، عقب الدعم الذي قدمه المكتب أثناء مرحلة الصياغة. وواصل المكتب، في إطار دعمه لهيئات مكافحة الفساد والجهات المعنية الأخرى، تيسير ودعم التعاون وتبادل التجارب فيما بين بلدان الجنوب. وفي سياق الدعم المتعمق المقدم من المشروع الإقليمي المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ إلى جزر سليمان، على سبيل المثال، أسهم مسؤولون معنيون بمكافحة الفساد من بابوا غينيا الجديدة وتيمور-ليشتي في المناقشات التي جرت مع حكومة جزر سليمان بشأن إنشاء هيئة لمكافحة الفساد خاصة بها. وساعد المكتب أيضاً هيئات مكافحة الفساد على وضع استراتيجيات لتنمية القدرات في إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار. كما ساعد المكتب طرفاً ليس له صفة دولة، وهو الصومال، على وضع قانون يُنشئ هيئة لمكافحة الفساد، وقدم مشورة بشأن صياغة استراتيجية لمكافحة الفساد.

١٣- وقدم المكتب إلى هيئات مكافحة الفساد في العديد من البلدان مساعدة وتدريباً من أجل تنفيذ ولاياتها. وشمل هذا الدعم مساعدة على التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، بما في ذلك في مجالات مثل التحقيقات المالية وأساليب الاستجواب وإجراء المقابلات وإدارة القضايا. ونظراً لأن تلك المساعدة ترتبط من الناحية الموضوعية بفصول أخرى من الاتفاقية ولا تندرج ضمن النطاق الرئيسي للقرار ٦/٦، فلا يرد عرض لها في هذا التقرير.

### استراتيجيات مكافحة الفساد

١٤- من التدابير الرئيسية التي استخدمتها الدول لتنسيق الإصلاحات في مجال مكافحة الفساد اعتماداً استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، تتوافق مع أحكام المادة ٥ من الاتفاقية. وبغية مساعدة سلطات مكافحة الفساد، التي كثيراً ما تضطلع بقيادة هذه المهمة المعقدة، وكذلك سائر الجهات المعنية، أعدّ المكتب المنشور المعنون "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد: دليل عملي لوضعها وتنفيذها"، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وجرى تنزيله ٥٥٤٩ مرة منذ نشره. وتجري حالياً ترجمته إلى الفرنسية والعربية.

١٥- ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٥، ساعد المكتب ١٢ دولة طرفاً على وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد أو تنقيحها. وعلى وجه الخصوص، نظّم المكتب حلقة عمل وقدم مساعدة في صياغة قانون لمكافحة الفساد ووضع استراتيجية لمكافحة الفساد في جزر سليمان وفانواتو. ودعم المكتب وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد في أفغانستان وأوكرانيا وبنما وجزر كوك والسلفادور ونيجيروا وهنغاريا، بوسائل مثل تقديم التعليقات أو بناء القدرات أو المشاركة في الاجتماعات.

١٦- واعتمدت في عام ٢٠١٥ استراتيجية مكافحة الفساد في مصر، التي أعدت عقب تقديم المكتب دعماً بشأن المنهجيات والممارسات الجيدة. وفي عام ٢٠١٦، نظّم المكتب مع السلطات المصرية حلقة عمل للمتابعة تدعياً لرصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية. كما ساعد المكتب السلطات التونسية على تحديد الخطوات القادمة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الذي يتناول تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض التنفيذ، كما ساعد مفوضية مكافحة الفساد في ناميبيا على مراجعة وتنقيح استراتيجيتها الخاصة بمنع الفساد.

### تعيين السلطات المختصة

١٧- لاحظ المؤتمر أن عدداً كبيراً من الدول الأطراف قد أبلغ الأمين العام بالفعل بتعيين سلطات مختصة يمكن أن تساعد دولاً أطرافاً أخرى على وضع وتنفيذ تدابير محدّدة لمنع الفساد وفقاً لمقتضيات الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية. وأهاب المؤتمر بالدول الأطراف التي لم تقدّم تلك المعلومات بعد أن تفعل ذلك، وأن تحدّث المعلومات الموجودة عند الاقتضاء (الفقرة ١٦).

١٨- ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٥، تلقى الأمين العام إشعارات من ٩ دول أطراف إضافية. وبذلك، يكون الأمين العام قد تلقى، حتى أيار/مايو ٢٠١٦، إشعارات من ١٠٣ دول أطراف بتعيين ما مجموعه ١٧٥ سلطة مختصة. وثمة قائمة محدّثة متاحة للسلطات والهيئات الحكومية المختصة في دليل إلكتروني ([www.unodc.org/comppauth\\_uncac/en/index.html](http://www.unodc.org/comppauth_uncac/en/index.html)).

### النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون

١٩- أهاب المؤتمر بالدول الأطراف أن تتخذ تدابير لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون في الإدارة العمومية، ضمن إطار المبادئ الأساسية لنظمها القانونية، بوسائل منها تعزيز الفعالية في تقديم الخدمات العمومية، وإرساء تدابير ونظم لتيسير الإبلاغ عن الحوادث التي يمكن أن تمثل أفعالاً مجرّمة بمقتضى الاتفاقية (الفقرة ٤).

٢٠- وعلى الصعيد الإقليمي، قدّم المكتب دعماً لندوة الشفافية التي نظمتها بنما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وشبكة أمريكا اللاتينية لتعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات، بتقديمه عرضاً إيضاحياً لممارسات جيدة في مجالي الإدارة الحكومية المنفتحة وتيسير الوصول إلى المعلومات.

٢١- وعلى الصعيد الوطني، قدّم المكتب في آب/أغسطس ٢٠١٥، دعماً للمفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس، تمثّل في توفير تدريب متقدّم للموظفين المعنيين بالنزاهة لكي يتمكنوا من مناقشة التحدّيات التي تواجه النزاهة وإنتاج مدخلات يُسهّمون بها في إعداد مجموعة أدوات لتعزيز النزاهة كي يسترشد بها الموظفون المعنيون بالنزاهة الذين يعيّنون داخل الوزارات الوطنية ضمن "إطار مكافحة الفساد في القطاع العام" في موريشيوس. وبعد ذلك، ساعد المكتب، في آذار/مارس ٢٠١٦، على مراجعة مجموعة الأدوات تلك، التي ستوضع في صيغتها النهائية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.

٢٢- وفي إطار المشروع الإقليمي المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، واصل المكتب تقديم المساعدة إلى جزر سليمان في صياغة قانونها وسياستها المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات، وإلى فيجي وبالاو في مراجعة قوانينهما وإجراءاتهما الخاصة بتيسير الحصول على المعلومات، وإلى فانواتو في مجال التوعية بالقانون والسياسة المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات، واللذين سبق أن جرى صوغهما بدعم من المشروع. وفي إطار المشروع ذاته، استهل المكتب مع رابطة المحيط الهادئ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات برنامجاً تجريبياً للتبادل بين مكنتي مراجعة الحسابات في كيريباتي وفيجي. وفي كمبوديا، سهّل المكتب إجراء مشاورات بين الجهات المعنية الوطنية بشأن وضع مدونة قواعد أخلاقية للإدارة العمومية.

٢٣- وفيما يتعلق بموضوع الشفافية في القطاع العام، يُشار إلى المساهمات التي قدّمتها الدول الأطراف بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإلى الوثيقة ذات الصلة، التي ستناقش أثناء الاجتماع السابع للفريق العامل. CAC/COSP/WG.4/2016/2

#### التدابير والنظم المستخدمة لتيسير الإبلاغ عن الفساد

٢٤- رحّب المؤتمر بالمواد الإرشادية التي أعدتها الأمانة، بما فيها "الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في حماية المبلّغين"، الذي أُطلق على هامش المؤتمر في حدث خاص عُقد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويساعد الدليل الدول الأطراف على تنفيذ المادة ٣٣ والفقرة ٤ من المادة ٨ من الاتفاقية. وهو متاح باللغة الإنكليزية، وتجري ترجمته حالياً إلى الفرنسية والإسبانية والعربية.

٢٥- وعلى الصعيد الإقليمي، نظّم المكتب حلقة عمل حول حماية المبلّغين والشهود لصالح بلدان جنوب شرق آسيا، عُقدت في بانكوك، تايلند، في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وضمت حلقة العمل ٤٦ مشاركاً من ١١ بلداً، وشملت عملاً على أمثلة لحالات عملية وعلى تشريعات. وسوف تُعقد حلقتا عمل مماثلتان: الأولى في حزيران/يونيه ٢٠١٦ لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة؛ والثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لصالح بلدان غرب أفريقيا، دعماً لما تبذله الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جهود لتعزيز حماية المبلّغين.

٢٦- كما شارك المكتب وقدم مساهمات موضوعية في أحداث إقليمية بشأن حماية المبلّغين نظمتها منظمات أخرى، أبرزها حدث إقليمي نظّمته المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد في

كرواتيا في أيار/مايو ٢٠١٦، وشارك فيه ٢٠ شخصاً من تسع دول أطراف ومن كوسوفو،<sup>(٢)</sup> ويُعْتزَم جعله منبراً سنوياً لتبادل الآراء والتجارب.

٢٧- وعلى الصعيد الوطني، أسهم المكتب في حلقة عمل نظمتها مؤسسة الشفافية الدولية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ من أجل مناقشة مشروع القانون الخاص بالملبّغين، الذي اعتمد لاحقاً، كما قدّم مساعدة أخرى إلى جزر سليمان في مجال الصياغة التشريعية لوضع قانون بشأن حماية الملبّغين.

### إقرارات الذمة المالية وتضارب المصالح

٢٨- قدّم المكتب إلى مصر ودولة فلسطين مساعدات محدّدة الهدف ومصمّمة خصيصاً لتحديث وتطوير نظمها القائمة بشأن الإفصاح عن الموجودات. فقد نُظّمت في دولة فلسطين حلقة عمل حول بناء القدرات اشتملت على عروض إيضاحية لأمثلة من بلدان أخرى، مع التركيز على المنطقة، كما اشتملت على جلسات بشأن تطبيقات الإنترنت وإجراءات التحقق وأشكال تيسير وصول الناس إلى البيانات. ويُعْتزَم تقديم مساعدة مماثلة إلى الجزائر. وفي بنما، نفّذ المكتب سلسلة حلقات عمل مصغّرة لصالح فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات والمعنية بالصياغة التشريعية، من أجل تعزيز قدرة الموظفين على تعديل قانون إقرارات الذمة المالية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، سهّل المكتب عقد حلقة عمل بشأن مقارنة الممارسات المتبعة بشأن الإفصاح عن الموجودات، لصالح سلطات من السلفادور في ضوء الطعن الدستوري الجاري بخصوص قانون الأمانة الذي اعتمد مؤخراً. وفي غواتيمالا، نظّم المكتب، في آذار/مارس ٢٠١٦، حلقة عمل لموظفي مكتب المراقب المالي العام تناولت مقارنة الممارسات المتبعة في مختلف أنحاء العالم بشأن الإفصاح عن الموجودات وكشف الإثراء غير المشروع. كما ناقش المشاركون مواطن القوة والضعف في قانون الأمانة الوطني الحالي، وشرعوا في صياغة تعديلات له.

٢٩- وعلى الصعيد الإقليمي، شارك المكتب في مؤتمر نظّمته المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد في بلدان جنوب شرق أوروبا في أيار/مايو ٢٠١٦ تناول إمكانية إنشاء آلية واتفاق إقليمي للتعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات من أجل التحقق من صحة إقرارات الذمة المالية. وركّز العرض الإيضاحي الذي قدّمه المكتب على التعاون الدولي، بما فيه التعاون

(٢) ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذه الوثيقة بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).



بشأن المسائل المدنية والإدارية ضمن إطار الاتفاقية، الذي يمكن أن يساعد على إنجاح جهود مكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي.

### الاشتراء العمومي

٣٠- أهاب المؤتمر بالدول الأطراف أن تعزز التدابير الرامية إلى منع الفساد في عملية الاشتراء العمومي وإدارة الأموال العمومية، وأن تكفل، علاوةً على ذلك، تيسر الحصول على المعلومات بما فيه الكفاية وأن تشجع، حسب الاقتضاء، على مشاركة القطاع الخاص في منع الفساد. وإلى جانب ذلك، دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى أن تحدّد ممارساتها الجيدة في مجال مكافحة الفساد التي تتعلق بتعزيز الشفافية والتنافس وتوحيّ الموضوعية في اتخاذ القرارات في نظم الاشتراء العمومي، وفقاً للمادة ٩ من الاتفاقية، وأن تُطلع الدول الأطراف والأمانة على تلك الممارسات (الفقرتان ٦ و ١١).

٣١- ولأغراض الاجتماع السادس للفريق العامل، الذي عُقد في فيينا من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، جمع المكتب معلومات من الدول الأطراف بشأن النزاهة في عمليات الاشتراء العمومي، والشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية (المادتان ٩ و ١٠ من الاتفاقية). وأُتيحت جميع المساهمات المقدّمة، وكذلك العروض الإيضاحية التي قدّمها أعضاء الفريق والتقرير المدمج، على شبكة الإنترنت.<sup>(٣)</sup>

٣٢- واستجابة لخصوصية حالة الدول النامية الجزرية الصغيرة، واصل المكتب وضع الدليل المرجعي المخصص للاشتراء العمومي في الدول الجزرية الصغيرة، الذي سيوضع في صيغته النهائية في أواخر عام ٢٠١٦.

### البرلمانيون

٣٣- واصل المكتب تعاونه مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد ("غوباك") من أجل تعزيز دور البرلمانيين في مكافحة الفساد. وشمل ذلك التعاون مشاركة المكتب في المؤتمر السادس للمنظمة، وفي حدث خاص عُقد على هامش مؤتمر الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، نُظّمت في فيجي في عام ٢٠١٥، وفي كلٍّ من بالاو وجزر كوك وفيجي وناورو في عام ٢٠١٦، حلقات عمل لأعضاء البرلمان، اشترك في تنظيمها المكتب والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد.

(٣) <https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/working-group4-meeting6.html>

وساعدت حلقات العمل هذه أعضاء البرلمان على أداء دورهم الرقابي وزادت من فهمهم لأحكام الاتفاقية. وإلى جانب ذلك، نوقشت وصيغت مدونات قواعد سلوك متخصصة للبرلمانيين والقادة، بوسائل منها التشاور مع منظمات المجتمع المدني الشعبية. كما بدأ المكتب في تقديم الدعم إلى المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس من أجل وضع مدونة قواعد سلوك متخصصة للبرلمانيين.

## جيم - قطاع العدالة الجنائية

٣٤- أهاب المؤتمر بالدول الأطراف أن تعزز النزاهة على نطاق جهاز العدالة الجنائية بأكمله، حسبما دُعي إليه في الفقرة ٥ (د) من إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ومشاركة الجمهور، مع مراعاة استقلالية القضاء، ونوّه المؤتمر مع التقدير بما تقدّمه الأمانة إلى الدول الأطراف من مساعدة، بناءً على طلبها، من أجل دمج تدابير مكافحة الفساد في مؤسسات نظام العدالة الجنائية (الفقرة ٥).

### نزاهة القضاء والنيابة العامة

٣٥- دعماً لإدماج التدابير الرامية إلى تعزيز نزاهة القضاء والنيابة العامة ومنع الفساد على الصعيد العملي، أنجز المكتب وضع الصيغة النهائية للدليل التنفيذي والإطار التقييمي للمادة ١١ في أوائل عام ٢٠١٥، وأعد لاحقاً صيغاً عربية وفرنسية وإسبانية لذلك الدليل. وجرى تنزيل الدليل جنباً إلى جنب مع المنشورات السالفة المتعلقة بنزاهة القضاء، نحو ٢٠٠٠ مرة في العام الماضي.

٣٦- وعلى الصعيد العالمي، واصل المكتب شراكته مع رابطة المحامين الدولية ضمناً للتكامل والدعم المتبادل. وأجرت الرابطة بحثاً بشأن نزاهة القضاء، سوف تنشر نتائجها في عام ٢٠١٦. وحضر المكتب اجتماع فريق خبراء في لندن وشارك في حلقة نقاش بشأن نزاهة القضاء عُقدت في إطار المؤتمر السنوي للرابطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٣٧- كما أبرم المكتب شراكة مع لجنة الحقوقيين الدولية، وهي منظمة غير حكومية، تتخذ من جنيف مقراً لها. وشارك المكتب في منتدى جنيف السنوي السادس للقضاة والمحامين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقدم مساهمات بشأن المساءلة القضائية ومكافحة الفساد، في سياق إعداد دليل للممارسين بشأن المساءلة القضائية.

٣٨- وواصل المكتب تنفيذ مشاريع وطنية تتضمن أجزاء متعلقة بنزاهة القضاء في بلدان مثل إثيوبيا وتونس ومصر ونيجيريا وكذلك في كوسوفو.<sup>(٤)</sup> وأطلق في السلفادور مشروع جديد كانت نزاهة القضاء والنيابة العامة أحد أركانه. وفي مصر، على سبيل المثال، شكّلت مبادئ بنغالور للسلوك القضائي وغيرها من المعايير الدولية أساساً لبناء القدرات ولوضع مدونة لقواعد السلوك القضائي اعتمدها السلطة القضائية. وفي كوسوفو،<sup>(٥)</sup> نفذ المكتب مشروعاً بشأن نزاهة القضاء، أُجِز في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وتمثل في إجراء تقييم تشخيصي للنزاهة في الجهاز القضائي، وتنظيم مجموعة مكونة من ١٤ نشاطاً تدريبياً لصالح مختلف الجهات المعنية داخل الجهاز القضائي.

٣٩- وفي ميانمار، دعم المكتب تقييماً للآليات الحالية لضمان نزاهة القضاء، وصياغة توصيات بشأن مراجعة مدونة القواعد الأخلاقية القضائية وإنشاء مفوضية قضائية.

### الشرطة وإنفاذ القانون

٤٠- قدّم المكتب دعماً لمشاريع تهدف إلى تعزيز النزاهة وإدماج تدابير مكافحة الفساد في جهاز الشرطة في بلدان مثل بنما وتونس والسلفادور وفيت نام وكينيا. ففي السلفادور، على سبيل المثال، سهّل المكتب صياغة قواعد إجرائية تشغيلية دائمة للأمانة المعنية بالمسؤولية المهنية المنشأة حديثاً في جهاز الشرطة المدنية الوطنية، كما سهّل صوغ قواعد إجرائية تحكم العمل المشترك بين الشرطة المدنية الوطنية وقوة الدفاع.

٤١- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، استضاف المكتب وجهاز الشرطة الوطنية في النيجر اجتماعاً إقليمياً لبلدان منطقة الساحل بشأن مكافحة الفساد، بما فيه الفساد داخل أجهزة الشرطة. وتعهّد المشاركون بوضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد في أجهزة الشرطة، وسوف يدعم المكتب هذه المبادرات الوطنية في عام ٢٠١٦. كما شارك المكتب في مؤتمر إقليمي نظّمه مكتب المفتش العام للشرطة الوطنية في بنما في آذار/مارس ٢٠١٦ بشأن الممارسات الجيدة والمبادرات الجديدة في مجال منع الفساد.

(٤) انظر الحاشية ٢ أعلاه.

(٥) المرجع نفسه.

## الجمارك

٤٢ - نظّم المكتب حلقة عمل بشأن التصديّ للتهريب وتدعيم تدابير مكافحة الفساد في أمريكا الوسطى، عُقدت في بنما في شباط/فبراير ٢٠١٦. وضمت حلقة العمل مختلف الجهات المعنية، بما فيها ممثلون لجهاز الجمارك الوطني والسلطات البحرية والسلطة المختصة بقناة بنما، بغية زيادة فهمهم لعملية تحديد مواضع مخاطر الفساد باعتبارها أداة لاستبانة مخاطر الفساد وآثاره. وعُقدت في آذار/مارس ٢٠١٦ حلقات عمل مماثلة بشأن الفساد في سياق عمل الجمارك، ضمت موظفين من السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس. كما شارك موظفو الجمارك في أنشطة تدريبية بشأن تدابير مكافحة الفساد من أجل التصدي لجرائم الحياة البرية والجرائم البيئية، يرد بيانها أدناه.

## السجون

٤٣ - واصل المكتب إعداد دليل بشأن تدابير مكافحة الفساد في السجون، سوف يُوضع في صيغته النهائية بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وفي إطار مشروع خاص بالسجون في بنما، واصل المكتب تقديم الدعم إلى وحدة الرقابة التابعة لنظام الإصلاحات، بغية اتخاذ تدابير لمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه. كما يخطط المكتب لأنشطة متعلقة بمكافحة الفساد بالتعاون مع سلطات السجون في كابو فيردي والنيجر.

## إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون

٤٤ - واصل المكتب، بصفته شريكاً منفذاً رسمياً لبرنامج إرساء النزاهة، التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تبادل الأفكار مع الناتو بشأن التعاون وتقاسم المعارف في سياق أنشطة بناء القدرات الخاصة بإرساء النزاهة التي سيضطلع بها مستقبلاً، بما في ذلك مساهمات المكتب في الأحداث المزمع عقدها في وقت لاحق من عام ٢٠١٦. وشارك المكتب أيضاً في حلقة عمل نظّمها مركز جورج مارشال الأوروبي للدراسات الأمنية من أجل إذكاء الوعي بشأن تدابير مكافحة الفساد وأحكام الاتفاقية من حيث صلتها بمكافحة الجريمة عبر الوطنية وتعزيز الأمن الدولي.

٤٥ - واستضاف المكتب، بالتشارك مع إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والبعثة الدائمة لسيلوفاكيا لدى المنظمات الدولية في فيينا، اجتماعاً رفيع المستوى، عُقد في أيار/مايو ٢٠١٦، لإصدار المذكرة الإرشادية التقنية المتكاملة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإصلاح قطاع الأمن. واعتمد أعضاء فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية

بإصلاح قطاع الأمن تلك المذكرة الإرشادية، التي أُعدت تحت قيادة المكتب. وتهدف المذكرة الإرشادية إلى مساعدة الاختصاصيين الممارسين على إدماج تدابير مكافحة الجريمة المنظّمة والفساد في سياق إصلاح قطاع الأمن، مما يساعد على تدعيم جهودهم الرامية إلى تدعيم سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان. كما واصل المكتب تعاونه مع إدارة عمليات حفظ السلام على إعداد مواد إرشادية لأجهزة الشرطة بشأن الصلات بين إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الفساد وتدعيم سيادة القانون.

### منع غسل الأموال

٤٦ - لأغراض الاجتماع السادس للفريق العامل، جمع المكتب معلومات من الدول الأطراف عن تجاربها وممارساتها الجيدة في مجال منع غسل الأموال. وأُتيحت جميع المساهمات المقدّمة، وكذلك العروض الإيضاحية التي قدّمها أعضاء الفريق والتقارير المدمج، على شبكة الإنترنت.<sup>(٦)</sup>

٤٧ - وقدّم المكتب دعماً في مجال بناء القدرات المتعلقة بكشف جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها في عدّة بلدان، منها الأردن وبالاو وبنما وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال والسلفادور وساموا ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب. كما دعم المكتب الاحتفال باليوم الدولي لمنع غسل الأموال في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في كلٍّ من الأرجنتين وإكوادور وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس.

### دال - القطاع الخاص

٤٨ - واصل المؤتمر تسليمه بالدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الخاص في مجال منع الفساد ومكافحته، وبما للفساد من آثار شديدة على القطاع الخاص.

٤٩ - وطلب المؤتمر في القرار ٦/٦ إلى الدول الأطراف أن تروّج للتدريب والتثقيف في مجال منع الفساد، وأن تعمل مع القطاع الخاص في هذا المجال. ويرد أدناه عرض للأنشطة ذات الصلة في الباب المتعلق بالتعليم والمبادرات الأكاديمية. وإلى جانب ذلك، اعتمد المؤتمر القرار ٥/٦ المعنون "بيان سانت بطرسبرغ بشأن الترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال منع الفساد ومكافحته".

(٦) <https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/working-group4-meeting6.html>

## هاء- المجتمع المدني والشباب

٥٠- أكد المؤتمر مجدداً تسليمه بأنه في حين تقع مسؤولية تنفيذ الاتفاقية على عاتق الدول الأطراف، يُعتبر منع الفساد والترويج لثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة من مسؤولية الجميع، وبأن هذه المسؤولية تشمل تشجيع أفراد وجماعات من خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في هذا المجال، وفقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية.

٥١- وقد واصل المكتب تعزيز مشاركة جماعات من خارج القطاع العام في مبادرات مكافحة الفساد، منها المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشباب. وشاركت جهات معنية من خارج القطاع العام في العديد من الأنشطة والمشاريع المشار إليها في هذا التقرير. وعلى الصعيد الإقليمي، نظّم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول حلقة عمل لمنظمات المجتمع المدني في منطقة المحيط الهادئ حول مكافحة الفساد، حضرها ٦١ مشاركاً من ١٣ بلداً من بلدان المحيط الهادئ الجزرية، وتناولت إشراك المواطنين والمساءلة الاجتماعية واتفاقية مكافحة الفساد وخطة التنمية المستدامة. وإلى جانب ذلك، نُظّمت من خلال المشروع الإقليمي المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد، حلقات عمل قطرية شاركت فيها مع المنظمات الجامعة للمنظمات غير الحكومية في بالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو.

٥٢- ونظّم المكتب أيضاً حلقة عمل ضمت ٢١ صحفياً من منطقة المحيط الهادئ بهدف زيادة الوعي بشأن الاتفاقية ودور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد. وفي أعقاب حلقة العمل، جرى توثيق أكثر من ٣٠ شكلاً مختلفاً للإبلاغ الإعلامي (من خلال الإذاعة والتلفزيون والصحف، مثلاً) استخدمها المشاركون في تناول قضايا الفساد.

٥٣- ونظراً لأن الشباب يمثلون نسبة كبيرة من السكان في بلدان المحيط الهادئ الجزرية، تعاون المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق واسع مع مجلس المحيط الهادئ لشؤون الشباب والمجالس والمنظمات الشبابية القطرية على إذكاء الوعي بشأن الفساد. وعقب نجاح منتدى شباب المحيط الهادئ الأول لمكافحة الفساد، الذي حضره مشاركون من ١٣ بلداً من بلدان المحيط الهادئ الجزرية، عُيّن موظف مسؤول معني بشؤون الشباب في منطقة المحيط الهادئ ضمن إطار المشروع الإقليمي المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ. ونُظّمت حلقات عمل وأنشطة قطرية

للشباب بشأن النزاهة في تونغا وتوفالو وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباتي، وأُنشئت في تونغا وكيريباتي مجموعات شبابية نشطة في مجال مكافحة الفساد.

٥٤- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، اشترك المكتب مع الرابطة النيجيرية لمكافحة الفساد في تنظيم حدث توعوي بشأن اتفاقية مكافحة الفساد ومشاريع قوانين مكافحة الفساد المطروحة للنقاش حالياً في النيجر، حضره ٤٠ مشاركاً من وسائل الإعلام النيجرية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، ساعد المكتب على اعتماد خطة استراتيجية لـ"خلية نوربرت زونغو للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا" في اجتماع استضافته مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا في داكار، السنغال.

٥٥- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، ساعد المكتب المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس في تجريب نموذج مُحاكٍ لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية لصالح طلاب المدارس الثانوية. وضم هذا المؤتمر النموذجي الذي كان موضوعه الرئيسي "المؤتمر الشبابي لمكافحة الفساد: دعوة للعمل" ٩٠ طالباً من ٤٥ مدرسة ثانوية من جميع أنحاء البلاد، مما أفضى إلى ازدياد الوعي واعتماد قرار صادر عن المؤتمر النموذجي. وقدمت موريشيوس هذا القرار الشبابي في شكل ورقة غرفة اجتماعات إلى الدورة السابعة لفريق استعراض التنفيذ.

٥٦- ومنذ عام ٢٠٠٩، يحتفل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليوم الدولي لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر بتنظيم حملة مشتركة. وفي عام ٢٠١٥، شارك المكتب في أنشطة اليوم الدولي لمكافحة الفساد في ٢٠ بلداً وقدم دعماً لها. وعلاوة على ذلك، قدّم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسع منح صغيرة لمنظمات مجتمع مدني في منطقة المحيط الهادئ من أجل الاضطلاع بأنشطة بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد. وتلقّى أكثر من ٨٠ مكتباً ميدانياً تابعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المخدرات والجريمة مجموعة المواد الخاصة بالحملة، ومن المقدّر أن تكون الحملة قد وصلت إلى نحو ٢٠٠ مليون شخص من خلال أنشطتها المحلية.

٥٧- وبغية تدعيم قدرة المجتمع المدني على الإسهام في تنفيذ الاتفاقية وآلية استعراض تنفيذها، قام المكتب مع ائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي منظمة جامعة تضم أكثر من ٣٦٠ منظمة من منظمات مجتمع مدني، بتدريب ٢٤٨ ممثلاً لتلك المنظمات من ٩٦ بلداً. وسوف تُعقد حلقة العمل المتعددة الجهات ذات المصلحة التالية من ١٩ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في مقر الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في لكسمبرغ، النمسا. ومن العناصر المهمة في هذا التدريب تعزيز التعاون بين المجتمع المدني

والقطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد. وتيسيراً لهذه العملية، قدّم المكتب تسع منح صغيرة لمنظمات مجتمع مدني في المنطقة الأفريقية من أجل تنفيذ مشاريع مبتكرة لمكافحة الفساد يشارك فيها القطاع الخاص.

## واو- المبادرات التعليمية والأكاديمية

٥٨- طلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تروّج للتدريب والتثقيف في مجال منع الفساد على جميع مستويات القطاع العام، وأن تعمل مع القطاع الخاص في هذا المجال. ورحّب المؤتمر بما تحقّق من إنجازات في إطار المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، وطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، إعداد مواد أكاديمية ومواد تعليمية أخرى شاملة في مجال مكافحة الفساد لصالح الجامعات والمؤسسات الأخرى، كما طلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم الدعم إلى الدول الأطراف في هذا الميدان (الفقرة ٨).

## المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد

٥٩- واصل المكتب الاضطلاع بدوره القيادي في المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، التي تهدف إلى تشجيع تدريس موضوع الفساد وإجراء بحوث بشأن المسائل المتعلقة به. واستحدث المكتب أيضاً دورة دراسية جامعية نموذجية بشأن الاتفاقية ذات ثلاث نقاط أكاديمية، تشتمل على مواد مرجعية أصبحت الآن متاحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والصينية والعربية والفرنسية. وسوف تُتاح الصيغة الروسية في عام ٢٠١٦. وتستخدم الدورة الاتفاقية كإطار لمساعدة طلاب الجامعات على فهم التدابير اللازمة لمكافحة الفساد بصورة فعالة على المستوى الوطني، ويبلغ عدد المؤسسات التعليمية التي تقدم هذه الدورة الدراسية جزئياً أو كلياً في مختلف أنحاء العالم ما يزيد على ٤٠ مؤسسة. كما توفّر المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد عبر شبكة الإنترنت أكثر من ١٨٠٠ مورد مجاني، تضم، على سبيل المثال، مقالات أكاديمية وكتباً ومنشورات ومواد تعليمية تتناول مجموعة واسعة من المواضيع والمسائل المتعلقة بمكافحة الفساد، على بوابة المكتب الخاصة بمكافحة الفساد المسماة "بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد" (اختصاراً: "تراك") ([www.track.unodc.org](http://www.track.unodc.org)).

٦٠- ومن أجل مواصلة الترويج للتدريس وإجراء البحوث في المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد، نظّمت المبادرة ندوة في موسكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ضمّت ١١٠ أكاديمياً وخبيراً لمناقشة الفرص المتاحة والتحديات القائمة في مجال تدريس مكافحة الفساد. ويمكن الاطلاع على خلاصة للورقات المقدّمة في الندوة والتوصيات الصادرة عنها على موقع



"تراك". ونظّم المكتب اجتماعاً عالمياً للمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، عُقد في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وضم أكاديميين متخصصين في ميدان مكافحة الفساد ليناقشوا طرائق مبتكرة لتدريس مكافحة الفساد، وسُبل تحسين المواد المتاحة على الموقع الشبكي للمبادرة، وكيف يمكن للمبادرة أن تلبّي الاحتياجات الإقليمية. ونتيجة لهذه الاجتماعات، أبدى عدد كبير من المؤسسات الأخرى اهتماماً كبيراً بتقديم الدورة النموذجية وإعداد وتدريس مناهج تعليمية بشأن مكافحة الفساد.

٦١- وفي أعقاب اجتماعين إقليميين نظّمتهما المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٥، يُعزّم عقد اجتماعين إقليميين إضافيين، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة جنوب شرق آسيا، في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.

٦٢- واستناداً إلى العمل الذي تقوم به المبادرة، سوف يكون بمقدور المكتب أن يوسّع نطاق عمله المتعلق بالتحقيق بشأن مكافحة الفساد في السنوات القادمة ضمن إطار مشروع عالمي بشأن التعليم من أجل العدالة، يشمل مكونات متعلقة بالتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية وكذلك في الجامعات.

#### أكاديميات مكافحة الفساد

٦٣- واصل المكتب تعاونه الوثيق مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بوسائل منها إلقاء المحاضرات وتبادل الآراء بشأن المبادرات الأكاديمية.

٦٤- وفي بنما، ساند المكتب من خلال الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد في أمريكا الوسطى والكاريبية تقديم دورات للحصول على دبلوم دراسات عليا، مستلهمة من الدورة الدراسية النموذجية التي وضعتها المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد. إلى جانب ذلك، نُظمت ١٣ دورة دراسية وحلقة عمل لـ ٤٢٩ مشاركاً من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

٦٥- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قدّم المكتب خدمات استشارية إلى المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس دعماً لجهودها الجارية لإنشاء منصة بحوث في مجال مكافحة الفساد لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة. ونتيجة لذلك، بدأت المفوضية في إعداد ورقة بحثية بشأن حماية المبلّغين في الدول النامية الجزرية الصغيرة، بالتعاون مع كلية القانون بجامعة واشنطن وجامعة "Lee University".

٦٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عقدت أكاديمية مكافحة الفساد التابعة لشبكة مؤسسات مكافحة الفساد في غرب أفريقيا أول برنامج تدريبي بشأن مكافحة الفساد مدته أسبوعان

في نيجيريا لصالح ٥٠ موظفاً معنياً بمكافحة الفساد من ١٢ بلداً في غرب أفريقيا، استضافته الأكاديمية التابعة لمفوضية مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية في نيجيريا بدعم من أمانة شبكة مؤسسات مكافحة الفساد في غرب أفريقيا ومن المكتب. وتهدف الأكاديمية إلى استضافة برامج تدريب سنوية لاختصاصيين في مكافحة الفساد من المنطقة.

### بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد

٦٧- طلب المؤتمر إلى المكتب أن يواصل توفير وإعداد مبادرات لبناء القدرات، بما في ذلك منتجات معرفية وأدوات تقنية جديدة، بناء على الطلب ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، بشأن تدابير لمنع الفساد، وتحديد الممارسات الجيدة المقارنة وتيسير تبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بين الدول الأطراف (الفقرة ٩).

٦٨- وواصل المكتب تحديث وإثراء بوابة "تراك" لمكافحة الفساد، التي تستضيف أيضاً صفحات فرعية للمكتبة القانونية والتعليم والقطاع الخاص (www.track.unodc.org). وتُنشر أخبار منتظمة عن المنشورات والأحداث على صفحة "تراك"، وكذلك في النشرة الإخبارية المعنونة "مستجدات مكافحة الفساد".

٦٩- وعلاوة على ذلك، واصل المكتب استحداث منتجات معرفية وإتاحة المنتجات الموجودة بلغات أخرى. ويمكن الاطلاع على جميع هذه الأدوات والمنشورات التقنية في الصفحة الخاصة بالفساد من الموقع الشبكي للمكتب (www.unodc.org)، كما يمكن الاطلاع عليها مجمعة حسب المواضيع على صفحة الفريق العامل المعني بمنع الفساد<sup>(٧)</sup> وكذلك على بوابة "تراك". كما أن أداة التعلّم الإلكتروني العالمية المخصصة للقطاع الخاص، والمعنونة "مكافحة الفساد"، صارت الآن متاحة بعشرين لغة<sup>(٨)</sup>.

٧٠- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أطلق المكتب دورة تعلّم إلكتروني جديدة بشأن مكافحة الفساد تتألف من نميطتين منفصلتين. النميطة الأولى، المعنونة "مدخل إلى مكافحة الفساد"، تقدّم لمحة عامة عن اتفاقية مكافحة الفساد. أمّا النميطة الثانية، المعنونة "منع الفساد"، فتمكّن المتعلّمين من اكتساب معارف أكثر تقدماً عن تدابير منع الفساد. وتتوفر هاتان النميطتان حالياً باللغتين الإنكليزية والعربية، وهما متاحتان لعموم الناس. ويستغرق إتمام كل نميطة ما بين ساعة وساعتين، ويحصل المشاركون على شهادة بإتمام الدراسة.

(٧) [www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html](http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html)

(٨) <http://thefightagainstcorruption.org/certificate/>

وقد بلغ عدد المستعملين الذين سجلوا أسماءهم لإتمام هاتين النميطتين منذ بداية الدورة الدراسية ٢٥٠٠ مستعمل، وأصبحت نميطة "مدخل إلى مكافحة الفساد" هي الأكثر رواجاً على منصة التعلّم الإلكتروني العالمية.<sup>(٩)</sup>

## زاي- الأعمال الوقائية الأخرى والمسائل المستجدة

٧١- أهاب المؤتمر بالدول الأطراف أن تتخذ الاتفاقية إطاراً لاستحداث تدابير احترازية مصممة خصيصاً لمكافحة الفساد، بما في ذلك في المجالات المعرضة له بوجه خاص، وطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأطراف في تحقيق ذلك، بناءً على طلبها ورهنًا بتوافر موارد من خارج الميزانية (الفقرة ١٠).

### البيئة والحياة البرية

٧٢- تلقى المكتب في السنة الماضية طلبات متزايدة لتقديم مساهمات بشأن تدابير مكافحة الفساد الرامية إلى الحد من الجرائم المتصلة بالبيئة والحياة البرية.

٧٣- وعلى الصعيد العالمي، شارك المكتب في حدث معني بالتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية والفساد، نظّمته وزارة الخارجية والكونولث ووزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية على هامش قمة المملكة المتحدة لمكافحة الفساد التي عقدت في لندن في أيار/مايو ٢٠١٦. وأسهم هذا الحدث في زيادة الوعي بما يمثله الفساد من قوة دافعة لمجموعة من جرائم الحياة البرية. كما شارك المكتب في مؤتمر رفيع المستوى، عنوانه "إنقاذ الحياة البرية: الآن أو ان العمل، وإلا أنتهت اللعبة"، كان يهدف إلى إقامة شراكات ومشاريع جديدة في مختلف أنحاء العالم مع رؤساء الأجهزة المعنية، وعُقد في هولندا في آذار/مارس ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب في مائدة نقاش مستديرة بشأن الفساد والحفاظ على البيئة، نظّمها في شباط/فبراير ٢٠١٦ فرع مؤسسة الشفافية الدولية بالمملكة المتحدة وفرع الصندوق العالمي للحياة البرية بالمملكة المتحدة ومعهد داريل للحفاظ على البيئة والشؤون الإيكولوجية التابع للجامعة كنت، من أجل تقاسم التجارب والاستفادة من الدروس المستخلصة من سائر مجالات منع الفساد والتي يمكن تطبيقها لأغراض الحفاظ على البيئة في المملكة المتحدة.

(٩) [www.unodc.org/elearning/frontpage.jsp](http://www.unodc.org/elearning/frontpage.jsp)

٧٤- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية، قدّم المكتب عروضين إيضاحيين بشأن أثر الفساد في الجريمة البيئية وبسبب غسل الأموال، أثناء الاجتماع السنوي لشبكة أمريكا اللاتينية لأعضاء النيابة العامة المعنيين بالحياة البرية، الذي عُقد في بنما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وشارك في الاجتماع الإقليمي السنوي للشبكة المعنية بالامتثال للإطار القانوني الخاص بالحياة البرية وتنفيذه، الذي عُقد في بنما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كما قدم المكتب دعماً لدورة تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة حول أثر الفساد في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأحشاب، عُقدت في كوستاريكا في شباط/فبراير ٢٠١٦.

٧٥- وفي أفريقيا، اشترك المكتب مع الولايات المتحدة الأمريكية، في توفير التدريب لأعضاء النيابة العامة المعنيين بجرائم الحياة البرية في أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وملاوي وموزامبيق وناميبيا بشأن جمع الأدلة من أجل ملاحقة قضايا الفساد وغسل الأموال المترتبة بجرائم الحياة البرية. كما اشترك المكتب في استضافة وإدارة جزء رفيع المستوى بشأن "الفساد كعامل ميسرٍ للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وقنصها غير المشروع: دور القطاع الخاص في مكافحة قتل الأحياء البرية والاتجار غير مشروع بها"، عُقد على هامش اجتماع مبادرة اتفاق الأمم المتحدة العالمي لصالح القطاع الخاص بشأن التصدي للفساد، المعقود في كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وواصل المكتب دعمه لدائرة خدمات الحياة البرية الكينية في تحديث استراتيجيتها الخاصة بمنع الفساد ومدونتها الخاصتين بالقواعد الأخلاقية وقواعد السلوك. وسيضطلع المكتب بأعمال مماثلة في تنزانيا وموزامبيق في عام ٢٠١٦. كما وفر المكتب في آذار/مارس ٢٠١٦ تدريباً على منع الفساد لموظفي السلطتين المعنيتين بالجباية والحياة البرية في أوغندا.

٧٦- وفي جنوب شرق آسيا، واصل المكتب التركيز على الصلات بين الفساد والجرائم البيئية، مثل قطع الأشجار والاتجار بالأحياء البرية على نحو غير المشروع، واستحدث أدوات منها قائمة مرجعية لتقييم مخاطر الفساد في صناعة الأحشاب. كما يعتزم المكتب اتخاذ سلسلة مبادرات تنفذ بالتعاون مع أجهزة مكافحة الفساد في عام ٢٠١٦. وكخطوة أولى، اشترك المكتب مع المفوضية الماليزية لمكافحة الفساد في عقد حلقة دراسية لمناقشة التحديات التي يطرحها الفساد والجرائم البيئية، ولتحديد تدابير فعالة للتصدي لتلك التحديات. وشارك المكتب أيضاً في اجتماع المائدة المستديرة الوطنية بشأن الفساد والجرائم البيئية الذي عُقد في ماليزيا في نيسان/أبريل ٢٠١٦، والذي وضعت فيه السلطات الوطنية خارطة طريق للتصدي للفساد في سياق الجرائم البيئية.

## النزاهة في الرياضة

٧٧- سَلَّم المُوْتَمِر، في قراره ٦/٦، بأهمية الحفاظ على النزاهة في ميدان الرياضة بتعزيز الحوكمة الرشيدة في هذا المجال وتخفيف مخاطر الفساد التي تواجهها الرياضة على الصعيد العالمي، وطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية والشركاء والجهات المانحة، إعداد دراسات ومواد تدريبية وأدلة إرشادية وأدوات لصالح الحكومات والمنظمات الرياضية لتمكينها من زيادة تدعيم التدابير المتخذة في هذا المجال، وأقر بأهمية العمل الذي سبق أن قام به المكتب في هذا الصدد، وخصوصاً إعداد دراسات وأدلة إرشادية بالاشتراك مع اللجنة الأولمبية الدولية والمركز الدولي للأمن الرياضي.

٧٨- وواصل المكتب عمله مع اللجنة الأولمبية الدولية والمركز الدولي للأمن الرياضي بشأن عدد من المشاريع. وأجرى المكتب، بالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية، دراسة مستفيضة بشأن تجريم التلاعب بالمسابقات الرياضية. وسوف تصدر هذه الدراسة، المعنونة "التلاعب بالمسابقات الرياضية: دراسة للتشريعات الوطنية وأحكام نموذجية مقترحة للقانون الجنائي" في حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما وفر المكتب تدريباً في حلقة عمل عُقدت بالاشتراك مع اللجنة الأولمبية الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بشأن مكافحة الجرائم في مجال الرياضة، ونُظِّمت في البرازيل في أيار/مايو ٢٠١٦. وسوف يصدر في آب/أغسطس ٢٠١٦ "دليل مرجعي للممارسات الجيدة في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات"، أعدّه المكتب بدعم من المركز الدولي للأمن الرياضي بغية مساعدة المسؤولين في أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات الرياضية على التحقيق في تلك المشكلة المنتشرة. وشارك المكتب في عدد من الأنشطة بالاشتراك مع المركز الدولي للأمن الرياضي ومبادرة التحالف العالمي لنزاهة الرياضة، وخصوصاً اجتماعي الفريق العامل المعني بالحوكمة الرشيدة في مجال الرياضة والفريق العامل المعني بالنزاهة المالية ونزاهة المراهات الرياضية، اللذين عُقدتا في بلجيكا والمملكة المتحدة، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٦، على التوالي، وكذلك مساهماته عن طريق التداول عن بُعد.

٧٩- وإلى جانب ذلك، اضطلع المكتب بدور نشط في المبادرة الرامية إلى إقامة شراكة دولية لتعزيز النزاهة في الرياضة ضمن إطار قمة المملكة المتحدة لمكافحة الفساد، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي إطار هذه الجهود، قدّم المكتب عرضاً أولياً للدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الدولية في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة والنزاهة في الرياضة، أثناء اجتماعين عُقدتا في فرنسا في آذار/مارس ٢٠١٦، وفي المملكة المتحدة في نيسان/أبريل

٢٠١٦. وثمة مناقشات جارية مع عدد من المنظمات الرياضية بشأن توطيد التعاون في المجالات المتصلة بالمنع والإنفاذ والتثقيف.

٨٠- كما عمل المكتب على تحويل الدليل المعنون "استراتيجية لدرء الفساد في الأحداث الجماهيرية الكبرى" ليأخذ شكل برنامج تدريبي من أجل تزويد جميع الجهات ذات المصلحة بالمعارف والأدوات اللازمة للتصدّي لخطر الفساد في تنظيم أيّ حدث جماهيري كبير، بما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيّدة. وهذه المواد التدريبية متاحة باللغة الإنكليزية في موقع المكتب الشبكي الخاص بالفساد، وسوف تُضاف صيغة روسية لها هذا العام. ويرد في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بشأن النزاهة في الألعاب الرياضية (CAC/COSP/WG.4/2016/3) تحليل للمساهمات المقدّمة من الدول الأطراف بشأن حماية النزاهة في مجال الرياضة عن طريق الحوكمة الرشيدة للألعاب الرياضية وتخفيف مخاطر الفساد التي تواجهها الرياضة، وسوف تُناقش هذه الورقة أثناء الاجتماع السابع للفريق العامل.

### خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتخطيط برامج الأمم المتحدة

٨١- أقرّ المؤتمر بأهمية إدراج مكافحة الفساد في خطة التنمية الأوسع نطاقاً، بوسائل منها تنفيذ الهدف ١٦ والأهداف الأخرى ذات الصلة من الخطة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، ومن خلال المبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات مع الشركاء في التنمية (الفقرة ١٢).

٨٢- وقد واصل المكتب، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات دعماً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جهودها الرامية إلى إدماج تدابير مكافحة الفساد في برامج الأمم المتحدة، وخصوصاً في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ونُظّم حدثان على الصعيد الوطني لصالح فريقين قطريين في الفلبين وجمهورية مولدوفا. وجرى تعريف الفريقين، المؤلفين من ممثلين لمختلف منظمات الأمم المتحدة الموجودة في كلٍّ من البلدين، على دور الاتفاقية ومنع الفساد كعامل محفز للتنمية والحدّ من الفقر، لا يدعم تحقيق الهدف ١٦ فحسب، بل ويدعم خطة التنمية المستدامة برمتها.

٨٣- ويقوم المكتب حالياً بتحديث المواد التدريبية التي وُضعت في عام ٢٠١٣ من أجل موازمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإثرائها ببيانات بحثية جديدة وبأمثلة عملية.

## البحوث

٨٤- واصل فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع للمكتب دعمه لمكتب الإحصاءات الوطني النيجيري في إعداد دراسة استقصائية واسعة عن حالات الفساد التي واجهها السكان. ويُضطلع حالياً بإجراء الدراسة الاستقصائية بدعمٍ ومشاركةٍ من مجموعة كبيرة من الجهات ذات المصلحة، ومن المتوقع أن يصدر التقرير التحليلي بحلول أوائل عام ٢٠١٧.

## المنظور الجنساني

٨٥- يواصل المكتب اعتبار المنظور الجنساني مسألة تهم جميع نواحي عمله، استناداً إلى مذكرة توجيهية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المكتب. ويسعى المكتب على وجه الخصوص، إلى تحديد الجوانب المتعلقة بنوع الجنس وإدماجها عند الاقتضاء في مبادراته الخاصة ببناء القدرات، كما يقوم برصد مشاركة المرأة في الأنشطة التدريبية.

## ثالثاً- إطار المساعدة المقدّمة ومواردها

٨٦- طلب المؤتمر إلى الأمانة، في قراره ٦/٦، أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع مقدّمي المساعدة الثنائية والمتعدّدة الأطراف، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، وخصوصاً البلدان النامية، بناءً على طلبها ورهنًا بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل المضي في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بأشكال منها تقديم مساعدة مصمّمة حسب الحاجة من أجل المشاركة في عملية الاستعراض الخاصة بالفصل الثاني. ودعا المؤتمر الدول الأطراف وغيرها من الجهات المانحة إلى تقديم موارد من خارج الميزانية للأغراض المحدّدة في القرار ٦/٦، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها. وعلاوة على ذلك، شدّد المؤتمر على أهمية تزويد المكتب بالتمويل الكافي والوافي لتمكينه من الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته، وشجّع الدول الأعضاء على أن تقدّم تبرّعات كافية للحساب المشار إليه في المادة ٦٢ من الاتفاقية، الذي يُدار في إطار صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بغية تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمساعدة التقنية التي قد تحتاجها من أجل بناء قدراتها على تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية (الفقرات ١٥ و ١٧ و ١٩).

٨٧- ويواصل المكتب تقديم مساعدة تقنية لدعم جهود الدول الأطراف الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، وذلك من خلال الاضطلاع بأنشطة في مجالي التشريع وبناء القدرات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتها، من خلال صوغ أدوات تيسّر تقديم المساعدة ميدانياً. وفي حين

تشمل تلك المساعدة كامل نطاق الاتفاقية، يركز التقرير على المبادرات والأنشطة الرامية إلى تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦.

٨٨- وهناك عدة مشاريع عالمية وإقليمية تتيح للمكتب تقديم الإرشادات والمشورة والخبرة الفنية للدول الأطراف بناءً على طلبها. وتشمل هذه المشاريع، على سبيل المثال لا الحصر، مشاريع معنونة "صوب نظام عالمي فعّال لمكافحة الفساد"، و"العمل المشترك صوب نظام عالمي لمكافحة الفساد"، و"برنامج الموجهين المعنيين بمكافحة الفساد"، و"البرنامج العالمي لمكافحة جرائم الحياة البرية والغابات"، و"توطيد القانون في مجالي التحقيقات الجنائية والعدالة الجنائية على طول درب الاتجار بالكوكاين في أمريكا اللاتينية والكاريبسي وغرب أفريقيا"، و"البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب الترويج لثقافة قائمة على المشروعية"، و"مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ". ومع أن المشاريع العالمية والإقليمية توفر إطاراً متيناً للمساعدات المقدمة، فإن تقديم المساعدات إلى الدول الأطراف في الممارسة العملية كثيراً ما يتعطل، أو يتعذر تماماً، بسبب عدم توافر التمويل لمنطقة بعينها و/أو لموضوع بعينه. إذ إن جانباً كبيراً من المساهمات المقدمة لدعم المشاريع خارج إطار الميزانية يكون مخصصاً إما لمنطقة جغرافية معينة وإما لموضوع معين.

٨٩- ولا يزال التعاون الوثيق مع سائر مقدمي المساعدة التقنية، وخصوصاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسبما هو مذكور في عدة مواضع من هذا التقرير، مثمراً للغاية.

٩٠- فإلى جانب الموظفين العاملين في المقر، كان لمستشاري المكتب الإقليميين والوطنيين المعنيين بمكافحة الفساد دور مفيد في إنجاح مبادرات تقديم المساعدة التقنية. إذ يوفر خبرات فنية متخصصة يمكن الاستفادة منها على وجه السرعة على الصعيد القطري والإقليمي لتيسير تقديم الإرشاد في عين المكان للدول الأطراف التي تطلب المساعدة على تدعيم تشريعاتها ومؤسساتها دفعاً لخطى تنفيذها الاتفاقية. ويرد في مواضع مختلفة من هذا التقرير عرض لما قدموه من إسهامات في تنفيذ القرار ٦/٦.

٩١- وهناك حالياً مستشارون يضطلعون بمسؤوليات إقليمية، موجودون في فيجي (لمنطقة المحيط الهادئ)، وفي تايلند (لجنوب شرق آسيا، وكذلك لجنوب آسيا) وفي جنوب أفريقيا (لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)، وفي السنغال (لغرب أفريقيا ووسطها)، وفي مصر (للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وفي بنما (لأمريكا الوسطى والكاريبسي)، وفي فيينا (للدول النامية الجزرية الصغيرة). وهناك مستشار إضافي في موزامبيق ذو تركيز قطري. ومن شأن



انخفاض الموارد الخارجة عن الميزانية التي تمول بعض هذه الوظائف أن يدفع المكتب إلى إجراء تغييرات في برنامج المستشارين الإقليميين في السنة القادمة.

٩٢- ونظراً لكون كل مستشار إقليمي مسؤولاً عن تقديم المساعدة التقنية إلى ما بين ١٥ و ٢٠ بلداً، ولأنّ المستشارين يتلقون طلبات لمساعدة البلدان على المشاركة في آلية الاستعراض وأعمال المتابعة وكذلك عن تلبية سائر الاحتياجات من المساعدة التقنية، فإنّ زيادة الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين وسائر الجهات المانحة وإطالة أمدده هما أمران ضروريان لمواصلة هذا العمل.

٩٣- وعلاوة على ذلك، نُفذت شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب مشاريع ميدانية شاملة لمكافحة الفساد في بلدان معيّنة، منها إندونيسيا وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتيمور-ليشتي والسلفادور والعراق وكولومبيا وكينيا ومصر ونيجيريا.

٩٤- وتحظى خبرة المكتب الفنية بتقدير كبير من جانب الدول الأطراف، وكذلك من جانب سائر الجهات ذات المصلحة، هذا يتجلى في تزايد طلبات المساعدة أو المشاركة في المبادرات وحلقات العمل. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه ذلك في ضوء الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ.

#### رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٩٥- لعلّ الفريق العامل، في إطار سعيه لأداء دوره في مساعدة المؤتمر على رسم معالم الطريق صوب منع الفساد منعاً فعالاً، يودُّ أن يأخذ في اعتباره التقدّم المحرز حتى الآن في تنفيذ القرار ٦/٦، ويقترح سبباً لتعزيز ودعم مواصلة تنفيذه من جانب الدول الأطراف. وفي هذا الصدد، لعلّ الفريق العامل يودُّ أيضاً أن يدعو الدول الأطراف إلى إطلاع الأمانة على أي معلومات إضافية بشأن أنشطتها المتعلقة بتنفيذ القرار ٦/٦، وخصوصاً أثناء اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بـمنع الفساد.

٩٦- ولعلّ الفريق العامل يودُّ كذلك أن يأخذ في اعتباره التقدّم المحرز، وكذلك التحديات القائمة والفرص المتاحة والتطورات الأخيرة، في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، ويقترح تدابير تُتخذ في المستقبل، بما في ذلك اقتراح مواضيع للمناقشات المواضيعية القادمة.

٩٧- وعلاوة على ذلك، لعلّ الفريق العامل يودُّ أن يشجّع الدول الأطراف على تقاسم المعلومات ونشر المواد ذات الصلة من خلال صفحة للفريق العامل الشبكية.

٩٨- ولعلّ الفريق العامل يوّد أن يدعم جهود الأمانة والمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد من أجل عقد حلقات عمل لبناء القدرات لصالح الأكاديميين وأساتذة الجامعات السّاعين إلى توسيع نطاق أنشطتهم البحثية والتدريسية لتشمل مكافحة الفساد، وإلى مواصلة دعم استخدام البحوث المستندة إلى شواهد علمية كأساس يُسترشد به في وضع السياسات.

٩٩- ولعلّ الفريق العامل يوّد أيضاً أن يبرز ضرورة حصول المكتب على تمويل كافٍ، وعلى موارد من خارج الميزانية من أجل مواصلة التنفيذ الفعّال للقرار ٦/٦. وثمة حاجة إلى سد التفاوت المتزايد بين ازدياد الطلب على الخدمات التي يقدّمها المكتب وقدرة المكتب على تقديم هذا الدعم وتلبية توقعات الدول الأعضاء. كما أنّ تفضيل الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة، على وجه العموم، تقديم المساهمات الخارجة عن الميزانية لأغراض خاصة ضيقة ولفترة زمنية قصيرة نسبياً (سنة واحدة إلى سنتين)، يحدّ من قدرة المكتب على الاستجابة على نحو وافٍ للاحتياجات المحدّدة. ولعلّ الفريق العامل يوّد أن يُقرّ بازدياد طلبات المساعدة التقنية المتعلقة بأحكام الفصل الثاني وسائر القرارات المتعلقة بمنع الفساد، وأن ينوّه إلى أرجحية استمرار هذا الاتجاه أثناء الدورة الاستعراضية الثانية لآلية استعراض التنفيذ. ولعلّ الفريق العامل يوّد أن يدعو الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى معاودة تأكيد التزامها بمنع الفساد من خلال توفير تلك الموارد المالية، وخصوصاً في شكل مساهمات خارجة عن الميزانية متعدّدة السنوات وغير مخصّصة لأغراض ضيقة.